تطوير مصنع الحديد والصلب أولوية قومية

د.م. نادر رياض

جريدة الاهرام(صفحة 12)23/8/2020

ارتفعت أصوات فى الآونة الأخيرة تطالب بإيقاف نزيف الخسائر بشركات ومصانع قطاع الأعمال العام وهو أمر فى مجمله لا نختلف معه، إذ إنه يجب تصفية المصانع التى لا تتمتع بالمقومات اللازمة للتقدم والازدهار لأسباب تتعلق بنقص التكنولوجيا وتخلفها عن مسايرة المنافسة، إلا أننى أختلف عن تطبيق هذه القاعدة على مصنع الحديد والصلب المملوك بالكامل للدولة باعتباره نقطة التوازن فى صناعة الحديد فى مصر لما يملكه من إمكانات لا تتوافر لغيره من المصانع الأخرى وفى عودته لممارسة دوره الوطنى الاقتصادى تمكين لباقى صناعات الحديد والصلب لتنطلق متكاملةً معه لتحقق الطموحات المعقودة عليها داخلياً وخارجياً.

ويعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية فى صناعة الحديد والصلب، إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذى ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضا قضبان السكك الحديدية، كما أنه يعتبر العمود الفقرى فى إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد بخلاف المصانع الأخرى التى لا تنتجه، وإذا تضاعف إنتاجه سيدخل حيز الربحية والسوق المحلية تستوعب هذه الزيادة. فالمصنع يستعمل خامات مصرية من أكاسيد الحديد الموجودة بأسوان والواحات، كما إن مقولة أن نسبة تركيزها تقع بين٥٠٪، و٥٥٪ بينما المطلوب اقتصادياً أن تتعدى تلك النسبة ٦٠٪ هى مقولة صحيحة إلا قليلاً إذ أن استيراد مكونات لتحسين نسبة الحديد فى الخامة فى حدود١٠٪ أفضل كثيراً من استيراد الخام بالكامل وهو ما تقوم به جميع المصانع المنشأة حديثاً.

إن أزمة مصنع الحديد والصلب رغم قيمته الإستراتيجية أنه عانى لفترات طويلة نقص التمويل وعدم تكامل أى خطة إصلاحية له، مما أهدر من قيمة الدعم الجزئى المخصص له على فترات متباعدة. ويعمل بالمصنع نحو٧٥٠٠ عامل وتستخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل أساسى لمنتجاتها كما يصدر المصنع جزء من إنتاجه ويشمل الإنتاج جميع مراحل تصنيع منتجات الصلب من إنتاج الحديد (الزهر) من خامات الحديد المتوافرة محلياً وكذا تحويل الزهر إلى صلب والصب فى صورة مربعات وبلاطات درفلة المسطحات ودرفلة القطاعات الطويلة.

هذا الصرح الصناعى العملاق يعانى حالياً الحاجة الملحة لتحديث خطوط إنتاجه والدعم الفنى بإعادة تأهيل الأفران والمضى قدماً فى تطوير التكنولوجيا المستعملة حتى لا يتوقف عن الإنتاج وذلك بعدد من المحاور المهمة تتمثل فى: أولاً: خطة عاجلة البدء فوراً فى إجراءات استيراد ٣٠٠ ألف طن فحم كوك حتى لا تتوقف الأفران العالية وذلك لحين إتمام أعمال تأهيل وصيانة بطاريات شركة الكوك المنهارة حالياً والتى من المتوقع أن تستغرق أعمال تجديدها نحو ثلاث سنوات وفى نفس الوقت استمرار التنسيق مع مصنع الكوك والسعى لإيجاد علاقة إستراتيجية بين المصنعى وذلك للارتباط الوثيق بينهما فى هذه الصناعة.

ثانياً: تنفيذ خطة خمسية لتطوير وتحديث خطوط الإنتاج تعتمد على تكنولوجيا ألمانية أو روسية تعمل على: إنشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً يعتمد بصفة أساسية على فرن كهرباء لصهر الخردة مشتملاً على وحدة صب المربعات، تأهيل الكسارات والطواحين والمناخل بالمناجم وإحلال وتجديد الكراكات ومعدات النقل الثقيل بالمناجم والمحاجر، تطوير وسائل نقل الخامات للمصانع (جرارات خطوط سكك حديدية وعربات نقل المعدن المنصهر،خطوط السيور الناقلة، الشاحنات ومعدات النقل الثقيل)، إحلال وتجديد معدات مركز التحكم الآلى فى الشبكات الكهربائية بالشركة، تحديث أجهزة القياس والمعايرة ووضع آليات لضبط أداء وحدات إنتاج الطاقة بالمصانع، تأهيل الورش الإنتاجية لتحسين كفاءة وجودة إنتاج قطع الغيار اللازمة للتشغيل المستمر.

أخذاً فى الاعتبار أهمية عنصر الوقت فى انجاز الهيكلة الفنية والتكنولوجية والبدء فوراً فى تأهيل الكوادر الفنية وتزويدها بمعامل متابعة الإنتاج وقياسات الجودة،إذ إن الوقت الحالى يشهد انخفاضاً فى أسعار الحديد والصلب بالخارج فى الوقت الذى تتجه فيه أسعار الحديد والصلب المنتج محلياً لارتفاع التكلفة الصناعية متأثرة بارتفاع أسعار الوقود والغاز والكهرباء وأيضاً الأجور، مما يهدد بإحداث فجوة سعرية فى أسعار الحديد والصلب ينجم عنها زيادة الإقبال على المستورد من الحديد والصلب مما يسبب ركوداً للمنتج المحلى وخللاً فى ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

ولعل هذا الموقف يحدو بنا إلى إعادة النظر فى ضرورة العودة لتبعية وإشراف وزارة الصناعة على مصنع الحديد والصلب المملوك للدولة وكذا الصناعات الاستراتيجية الأخرى التى تشكل أهمية إستراتيجية للبنية التحتية الصناعية وذلك لأنها الوزارة الأكثر تخصصاً فى عملية النهوض بتلك الصناعات وتوفير الحماية والرعاية المطلوبة لها كى تؤدى دورها الوطنى بعد أن طال أمد إهمالها، مما أوصلها لهذه الحالة المتأخرة. هذا مع عدم الإخلال بتبعية المصانع والشركات الداخلة فى برامج الإدماج أو التصفية أو البيع لوزارة قطاع الإعمال العام بوضعها الحالى لما لها من خبرة تراكمية فى مثل هذه الإجراءات.

إن مصانع الحديد والصلب المملوكة بالكامل للدولة تشكل نقطة توازن فى سوق الحديد، وفى انهيار هذا المصنع ستقع الصناعة المصرية بالكامل فريسة فى أيدى الاحتكارات المحلية والدولية الساعية إلى الربحية السريعة بغض النظر عن مقتضيات النهوض بباقى الصناعات، كما أن اتخاذ القرارات المتعجلة بإغلاق هذا الصرح الصناعى أمر يجافى مفهوم النهضة الصناعية التى تشهدها البلاد حالياً والتى من أولوياتها توفير الخامات والمكونات الأساسية للصناعة حيثما إن كانت خاماتها متوافرة فى مصر فى صورة ثروات طبيعية.

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الألماني

مليون عمل صحفي 1,000,000
البشاير
شركـــاء المرية والمسئولية
رئيس التحرير
حسن عامر
رئيس مجلس الإدارة
شريف اسكندر
أوبل .. الألمانى مابيهزرش
قطع غيار بجودة أعلى وسعر أقل
أوبل جراند لاند
الرئيسية | مصر النهارده | نجوم.كوم | قضايا الفضائيات | بلاد بره | ملاعب.كوم | حوادث.كوم | سوشيال ميديا | المزيد | اتصل بنا

نادر رياض يكتب : تطوير مصنع الحديد والصلب أولوية قومية

بواسطة حسن عامر
الأحد ٢٣ أغسطس ٢٠٢٠ - ١:٠٧ م

تطوير مصنع الحديد والصلب أولوية قومية
بقلـم
دكتور مهندس/نـادر ريـاض
رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني
www.naderriad.com

ارتفعت أصوات في الآونة الأخيرة تطالب بإيقاف نزيف الخسائر بشركات ومصانع قطاع الأعمال العام وهو أمر في مجمله لا نختلف معه إذ أنه يجب تصفية المصانع التي لا تتمتع بالمقومات اللازمة للتقدم والازدهار لأسباب تتعلق بنقص التكنولوجيا وتخلفها عن مسايرة المنافسة المحلية والعالمية،إلا أنني أختلف عن تطبيق هذه القاعدة على مصنع الحديد والصلب المصري المملوك بالكامل للدولة باعتباره نقطة التوازن في صناعة الحديد والصلب في مصر لما يملكه من إمكانيات لا تتوافر لغيره من المصانع الأخرى وفى عودته لممارسة دوره الوطني الاقتصادي تمكين لباقي صناعات الحديد والصلب لتنطلق متكاملة معه لتحقق الطموحات المعقودة عليها داخلياً وخارجياً.
ويعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية فى صناعة الحديد والصلب إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذي ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضاً قضبان السكك الحديدية البطيئة (الديكوفيل)،كما أنه يعتبر العمود الفقري فى إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد بخلاف المصانع الأخرى التي لا تنتجه،وإذا تضاعف إنتاجه سيدخل حيز الربحية والسوق المحلى يستوعب هذه الزيادة وما يزيد عن ذلك أيضاً ويكفى مراجعة المستورد من الخارج للتأكد من ذلك.

فالمصنع يستعمل خامات مصرية من أكاسيد الحديد الطبيعية الموجودة بأسوان والواحات،كما أن مقولة أن نسبة تركيزها تقع بين٥٠%،٥٥%بينما المطلوب اقتصادياً أن تتعدى تلك النسبة عن ٦٠%وهى مقولة صحيحة إلا قليلاً إذ أن استيراد مكونات لتحسين نسبة الحديد في الخامة فى حدود١٠% أفضل كثيراً من استيراد الخام بالكامل وهو ما تقوم به جميع المصانع المنشأة حديثاً، وبهذا فإنها تعتبر صناعة تحويلية تعتمد على الصهر أي الطاقة الكهربائية الموظفة في خدمة الخامات المستوردة بالكامل .

إن أزمة مصنع الحديد والصلب المصري رغم قيمته الإستراتيجية أنه عانى لفترات طويلة من نقص التمويل وعدم تكامل أية خطة إصلاحية له، مما أهدر من قيمة الدعم الجزئي المخصص له على فترات متباعدة.

يعمل بالمصنع نحو٧٥٠٠ عامل وتستخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل أساسي لمنتجاتها كما يصدر المصنع حوالي١٠%من إنتاجه للخارج ويغطى بجميع منتجاته كافة المرافق والخدمات والورش الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل ويستحوذ على مناجم الخامات والحجر الجيري والدولوميت ويشمل الإنتاج جميع مراحل تصنيع منتجات الصلب من إنتاج الحديد الغفل (الزهر) من خامات الحديد المتوفرة محلياً وكذا تحويل الزهر إلى صلب والصب فى صورة مربعات وبلاطات درفلة المسطحات ودرفلة القطاعات الطويلة.

هذا الصرح الصناعي العملاق يعانى حالياً من الحاجة الملحة لتحديث خطوط إنتاجه والدعم الفني بإعادة تأهيل الأفران والمضي قدماً فى تطوير التكنولوجيا المستعملة حتى لا يتوقف عن الإنتاج وذلك بعدد من المحاور الهامة تتمثل فى:

أولاً:كخطة عاجلة البدء فوراً فى إجراءات استيراد ٣٠٠ ألف طن فحم كوك حتى لا تتوقف الأفران العالية وذلك لحين إتمام أعمال تأهيل وصيانة بطاريات شركة الكوك المنهارة حالياً والتي من المتوقع أن تستغرق أعمال تجديدها حوالي ثلاث سنوات وفى نفس الوقت استمرار التنسيق مع مصنع الكوك والسعي لإيجاد علاقة إستراتيجية بين مصنعى الحديد والصلب و الكوك وذلك للارتباط الوثيق بينهما فى هذه الصناعة.

ثانياً:تنفيذ خطة خمسية لتطوير وتحديث خطوط الإنتاج تعتمد على تكنولوجيا ألمانية أو روسية تعمل على: إنشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً يعتمد بصفة أساسية على فرن كهرباء لصهر الخردة مشتملاً على وحدة صب المربعات -تأهيل الكسارات والطواحين والمناخل بالمناجم وإحلال وتجديد الكراكات ومعدات النقل الثقيل بالمناجم والمحاجر -تطوير وسائل نقل الخامات للمصانع(جرارات خطوط سكك حديدية وعربات نقل المعدن المنصهر،خطوط السيور الناقلة،الشاحنات ومعدات النقل الثقيل)-إحلال وتجديد معدات مركز التحكم الآلي فى الشبكات الكهربائية بالشركة – تحديث أجهزة القياس والمعايرة ووضع آليات لضبط أداء وحدات إنتاج الطاقة بالمصانع – تأهيل الورش الإنتاجية لتحسين كفاءة وجودة إنتاج قطع الغيار اللازمة للتشغيل المستمر.

أخذاً في الاعتبار أهمية عنصر الوقت في انجاز الهيكلة الفنية والتكنولوجية والبدء فوراً في تأهيل الكوادر الفنية وتزويدها بمعامل متابعة الإنتاج وقياسات الجودة،إذ أن الوقت الحالي يشهد انخفاضاً في أسعار الحديد والصلب بالخارج في الوقت الذي تتجه أسعار الحديد والصلب المنتج محلياً لارتفاع التكلفة الصناعية متأثرة بارتفاع أسعار الوقود والغاز والكهرباء وأيضاً الأجور،مما يهدد بإحداث فجوة سعرية فى أسعار الحديد والصلب ينجم عنها زيادة الإقبال على المستورد من الحديد والصلب مما يسبب ركوداً للمنتج المحلى منه وخللاً في ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

ولعل هذا الموقف يحدو بنا إلى إعادة النظر في ضرورة العودة لتبعية وإشراف وزارة الصناعة على مصنع الحديد والصلب المملوك للدولة وكذا الصناعات الاستراتيجية الأخرى والتي تشكل أهمية إستراتيجية للبنية التحتية الصناعية وذلك لأنها الوزارة الأولى والأكثر تخصصاً في عملية النهوض بتلك الصناعات وتوفير الحماية والرعاية المطلوبة لها كي تؤدى دورها الوطني بعد أن طال أمد إهمالها مما أوصلها لهذه الحالة المتأخرة. هذا مع عدم الإخلال بتبعية المصانع والشركات الداخلة في برامج الإدماج أو التصفية أو البيع لوزارة قطاع الإعمال العام بوضعها الحالي لما لها من خبرة تراكمية في مثل هذه الإجراءات.

بقى أن نؤكد على أن مصانع الحديد والصلب المصرية المملوكة بالكامل للدولة تشكل نقطة توازن فى سوق الحديد،وفى انهيار هذا المصنع ستقع الصناعة المصرية بالكامل فريسة فى أيدي الاحتكارات المحلية والدولية الساعية إلى الربحية السريعة بعض النظر عن مقتضيات النهوض بباقي الصناعات،ونتباكى على اللبن المسكوب.كما أن اتخاذ القرارات المتعجلة بإغلاق هذا الصرح الصناعي فهو أمر يجافى مفهوم النهضة الصناعية التي تشهدها البلاد حالياً والتي من أولوياتها توفير الخامات والمكونات الأساسية للصناعة حبذا وأن كانت خاماتها متوفرة في مصر في صورة ثروات طبيعية.

بقلـم
دكتور مهندس/نـادر ريـاض
رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني
www.naderriad.com

لينك موقع البشاير : https://elbashayer.com/2614354/2020/08/23/%d9%86%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d9%86%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%dd9%84